

نحو مرجعية للتسوية وإعادة تعريف الأكثرية



في لحظة الانتقال من «المسكري» إلى الفعل السياسي بتغيير الامر تماماً (أف ب)

ورد كاسوحة*

بعض الحقائق الخاصة بالحرب في سوريا لا تزال غير مُعلنة، ولن يستطيع التفاوض الجاري حالياً إخراجها إلى العلن ما دامت أطرافه غير مستعدة للتنازل عن أوراق يتيحها بالضبط هذا الشكل من التلاعب بالوقائع. أهم هذه الأوراق هي الأوضاع الإنسانية التي تستخدمها المعارضة التابعة للسعودية للضغط على النظام في ظلّ عدم القدرة على مجاراته عسكرياً. من حيث المبدأ المعارضة «مُحقة» في اشتراطها رفع الحصار عن بعض المناطق كمقدمة لانخراطها في العملية التفاوضية، ولكن حصول هذا الأمر يفترض اعترافاً منها بأنها مسؤولة هي الأخرى عن حصار مناطق غير تلك التي يحاصرها النظام، وعن تعريض سكّان تلك المناطق لأعمال قتل متكررة شبيهة بما ترتكبه السلطة وتُحاكم على أساسه أخلاقياً وحقوقياً. حين يتم الاعتراف بحصول ذلك تغدو المسؤولية مشتركة، ويعرف الرأي العام في سوريا وفي غيرها أنه يتعامل مع أطراف لا تملك الحصانة الأخلاقية الكافية لإدعاء البراءة، وهذا في السياسة يعني الجلوس إلى مائدة التفاوض من دون أوهام أو شماعات، وبإرادة حقيقية لحلّ المسائل التي تسبب بها إقدام كل طرف على تحطيم البنية الاجتماعية للطرف الأخرى. هذا يعني أيضاً التخلي عن المرجعيات المسبقة التي تحملها معها الأطراف كافة، بحيث يصبح الاحتكام إلى ما تقتضيه اللحظة التفاوضية فقط، وهو بكل تأكيد نقيض لكل ما أنتجته أدبيات النظام والمعارضة في الحقبة السابقة.

الانتصار ليس حلاً

بالنسبة إلى السلطة ستكون العملية أصعب قليلاً، فهي بخلاف المعارضة تُحقّق انتصارات ميدانية متتالية، وهذه الانتصارات تُترجم تلقائياً في الخطاب المُعلن لأطرافها، حيث يغلب عليه التشدد والرغبة المطلقة في الحسم والانتهاج من الحالة التي مثلتها المعارضة العسكرية طيلة السنوات الفائتة. وهذا في الحقيقة له ما يبرزه من الناحية العسكرية (بكل ما يتخللها من تحشيد ودعاية سياسية وعدم قدرة على الفصل بين العسكري

سوريا: مقاربات ودلالات

معتز حيسو*

ليست معاناة السوريين بسبب القضايا الطارئة أو المستجدة، فهم كانوا، على الدوام، ضحايا أزمة اقتصادية بنوية، يتم في سياق تحولاتها إعادة إنتاج سياسات اقتصادية تحمل ملامح وأسباب الأزمة ذاتها.

اللحظة الأولى

قبل حوالي ثلاثين عاماً، أي في أواسط ثمانينيات القرن الماضي، عانى السوريون من حصار اقتصادي خانق. كان يتعذر عليهم تأمين أبسط مستلزمات حياتهم اليومية، يُستثنى من ذلك طبعا أصحاب النفوذ والحظوة ومن يدور في فلكهم. وقد وصلت حركة رأس المال إلى أدنى مستوياتها، كذلك حركة التجارة الداخلية والخارجية. الأسواق كانت تفتقر إلى السلع والأسعار تُراوح عند حدودها الطبيعية. يعود ذلك إلى إحكام الدولة قبضتها على حركة التبادل التجاري. وكانت المؤسسات الاستهلاكية العامة مسؤولة، بشكل شبه كامل، عن بيع وتوزيع المواد الاستهلاكية، الأساسية تحديداً. كانت المؤسسات المذكورة تعمل في إطار «وزارة التموين والتجارة الداخلية»، التي كانت مسؤولة عن مراقبة وتنظيم حركة الأسواق والأسعار والإشراف عليها. إلا أن ذلك لم يكن يعني أن الأسعار لم تكن تخرج عن سيطرة تلك الجهات أو أن الفساد كان معدوماً. فالفساد والفاقدون كانوا يتصدرون المشهد.

من جانب آخر، انطلقت حوارات الجهات الرسمية وشخصيات أكاديمية وممثلين عن القطاعات الاقتصادية والتجارية والصناعية والزراعية في أواسط السبعينات لتحديد هوية الاقتصاد السوري، لم يُكشف عن تفاصيل تلك الحوارات على الرغم من أهميتها. وكان المشاركون فيها يُمثلون اتجاهات اقتصادية متنوعة، تمثلت بـ: رأسمالية الدولة (التحويل الاشتراكي)، الاقتصاد المشترك والاقتصاد الليبرالي. لكن أياً من ممثلي تلك النيارات لم ينجح في فرض نموذج الخصاص، فبقي التداخل والاختلاط بين تلك الأشكال، السمة الأبرز للاقتصاد. نتيجة ذلك، ولأسباب أخرى، غابت الهوية النمطية أو الكلاسيكية عن الاقتصاد السوري. أما القرار النهائي، فكان بيد السلطات العليا وبعض رموز المال والأعمال، الذين حافظوا على علاقة عضوية مع الجهات النافذة.

اللحظة الراهنة

إذا نحّينا جانباً مناقشة تداعيات الصراع وإشكالية انعكاسه على الاقتصاد، نستطيع تكثيف اللحظة الاقتصادية الراهنة بكونها تُشكل تخلياً كاملاً عن السياسات الاقتصادية ذات الملامح الاجتماعية، يتم ذلك في سياق تمكين سياسات تحرير الاقتصاد. ونتيجة ذلك يعاني السوريون من خطرين. الأول: تداعيات الحرب وويلاتها وجشع تجّارها وفسادهم، إضافة إلى مرتزقة وفساديين

يتكاثرون كالفطر على ضفاف الأزمة السورية. ثانياً: سياسات اقتصادية تحريرية ينزلق بسببها السوريون إلى مستنقع الفقر والمجاعة والبطالة، إضافة إلى انتشار ظاهرة التسول. ونذكر أن انتشار ظاهرة تسول الأطفال والنساء ليست غريبة عن المشهد السوري، فهي



السياسات الاقتصادية الأخيرة تعبر عن مصالح المياليين إلى الاقتصاد الحر



تفاقت بشكل لافت منذ منتصف العقد الماضي.

أما عن أسباب تلك التداعيات، فلا يمكن ردها فقط إلى سياسات ارتجالية. فالأوضاع والتحويلات الاقتصادية تعزى ذلك وتتجاوزته إلى برنامج منهجي ومدروس، هدفه تمكين نمط اقتصادي نيو. ليبرالي، أي أننا في مرحلة يتم فيها العمل من بوابة تحرير تجليات البنية الاقتصادية كافة: تحويل الاقتصاد السوري من اقتصاد اجتماعي هيمن عليه بعض المستفيدين والمتنفذين لعقود عدة، إلى اقتصاد نيو.

ليبرالي متحرر من القيود والضوابط أي إلغاء أي دور اجتماعي أو تنموي للدولة. وفي هذا الوقت، يحكم التجار والمستثمرون وبعض رجال السياسة والعسكر قبضتهم على مفاصل الاقتصاد ويُحولون المواطن السوري إلى بائع حرّ لقوة عمله. ومن المرجح أن حاجة السوريين إلى البقاء، ستجعلهم يبيعون قوة عملهم بأبخس الأثمان. عند هذا المستوى تكون الدولة (السلطة) قد تخلت عن مسؤولياتها الاجتماعية وهي بذلك تخالف السياق الموضوعي لتطور الدول الرأسمالية، التي ما زالت تُعبر عن مواطنيها، إضافة إلى كونها تسيطر على بعض القطاعات الإنتاجية والمؤسسات السيادية ذات الصلة. ما يعني، أنها لم تتخل عن مهامها وواجباتها ومسؤولياتها تجاه مواطنيها لصالح رأس المال الحر. لكن ذلك لا يلغي أو ينفي أنها ترتبط عضواً وبنوية بحركة رأس المال وميوله العامة وهي تغطي جزءاً من مسؤولياتها الداخلية من خلال تكثيف نهب مواردها الوطنية وما يتبعه من تعميق للتبعية والارتهاج. ولا ينفصل ذلك عن أفعالها للحروب التي تهدف، إضافة إلى ما ذكرناه آنفاً، إلى تسريع عجلة الصناعات العسكرية.

من جانب آخر، لا يمكننا التغاضي عن بعض الإنجازات مثل، مجانية التعليم والطبابة ودعم المواد الأساسية الغذائية والنفطية وأمور أخرى. إلا أنها لم تندرج في سياق مشروع تنموي اقتصادي اجتماعي وبشري متكامل. إضافة إلى ذلك،

الخبار

رئيس التحرير -
المحرر المسؤول:
ابراهيم الامين

نائب رئيس التحرير:
بيار ابي صعب

محرر التحرير:
إيلي شلهوب،
وفيف قانصوه

مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسن عليف
إيلي حنا
امك الاندي
شريك كزيم

صادرة عن شركة
اخبار بيروت

المكاتب: بيروت -
فردان - شارع جونان
- سنتر كونكورد -
الطابق السادس
تلفاكس:
01759500
01759597
ص.ب 5963/113

الإعلانات
الوكيل الصحفي
ads@al-akhbar.com
01/759500

التوزيع
شركة اللواك
15 - 666314 / 01
03 / 828381

الموقع الإلكتروني
www.al-akhbar.com

صفحات التواصل



/AlakhbarNews



@AlakhbarNews



/alakhbarnews-
paper